الدعم الحكومي في الجزائر وأثره على أداء المؤسسة الاقتصادية

Government support in Algeria and its impact on the performance of business organization

د. أحمد بلالي ، جامعة تامنغست (الجزائر)، ahbellali@univ-tam.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/29 تاريخ القبول: 2025/09/20 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الدعم الحكومي المعتمد في الجزائر، وعلى أهدافه وأشكاله وآلياته المختلفة، خاصة منها تلك الموجهة لدعم الأفراد والأعوان الاقتصاديين، والوقوف على حجمه وأعبائه، وعلى آثاره وتداعياته على أداء المؤسسة الاقتصادية.

وقد تم التوصل أن هذا الدعم، وإن تحققت من خلاله بعض الأهداف، إلا أنه تسجل عليه العديد من المآخذ التي تقف حاجزا أمام الأداء الفعال للمؤسسة الاقتصادية. لذا كان لابد من مراجعته وإصلاحه بما يحقق الأهداف المسطرة، خاصة على مستوى أداء هذه المؤسسة.

كلمات مفتاحية: دعم حكومي، مؤسسة اقتصادية، أداء مؤسسة اقتصادية.

تصنيفات JEL : H250،M100 .

Abstract:

This article examines the topic of government support in Algeria, its objectives, various forms and mechanisms, its economic burdens, and its repercussions on the performance of business organization.

The results indicate that some objectives have been achieved, but they also highlight several shortcomings that hinder the efficient performance of this organization, emphasizing the need for review and reform.

Keywords: Government support; Business organization; Performance of business organization

Jel Classification Codes : M100, H250.

1. مقدمة :

تنتهج الحكومات سياسة الدعم الحكومي تحقيقا لأغراض اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة، حيث تسعى إلى ضمان مستوى معيشة مقبول لمختلف أفراد المجتمع، وتتطلع إلى بناء نسيج صناعي واقتصاد قومي متماسك ومزدهر خاصة من خلال دعم وحماية المؤسسات الاقتصادية التابعة لها بما في ذلك الناشئة والصغيرة والمتوسطة. وبالرغم من مشروعية وأهمية هذه الأهداف، إلا أن ثمة جملة من التحديات والرهانات التي تواجه هذه السياسات، خاصة على مستوى البلدان النامية وتلك التي تعتمد إلى حد كبير على عائدات المحروقات ومنها الجزائر، وتتعقد تلكم التحديات تبعا لطبيعة هذا الدعم وأشكاله المختلفة، فإلى جانب تحدي الاستدامة في ظل شح الموارد خاصة بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014، يطرح على كثير من هذه البلدان تحدي جدوى هذا الدعم بشقيه الاجتماعي والاقتصادي، ومدى استفادة مستحقيه الحقيقيين منه، ومدى نجاعته بالنسبة للنهوض بالاقتصاد وبالمؤسسات الاقتصادية.

ومن هنا، وفي ظل التحول نحو اقتصاد السوق وآلياته، اشتراطات المؤسسات والهيئات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فإن الجزائر تجد نفسها مطالبة بإعادة النظر في سياسة هذا الدعم بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرجوة، ويأخذ في الحسبان تلك التحديات المطروحة والتداعيات المتوقعة وتعزيز أداء مؤسساتها الاقتصادية تحسبا لاستحقاقات قادمة.

إن إشكالية هذه الورقة تسعى لمناقشة مدى نجاعة سياسة الدعم الحكومي المعتمد بالجزائر، وانعكاساتها على أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

وقد انطلقت هذه الدراسة من فرضية أن خزينة الدولة تتحمل نفقات كبرى ومتزايدة، وأن الجهود المبذولة لا تعكسها النتائج المتحققة على مستوى تعزيز أداء المؤسسة الاقتصادية، كما أن كثيرا من ممارسات الدعم جاءت بنتائج سلبية على أداء هذه المؤسسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من جهة في تقييمها لواقع وحجم الدعم الحكومي في الجزائر من جانبيه الاقتصادي والاجتماعي، والكشف عن مدى جدواه، وعن مختلف التحديات والإشكالات المرتبطة به سواء على الاقتصاد الجزائري بشكل عام، أم على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على وجه الخصوص؛ ومن ثمة فهي تؤكد على ضرورة تبني مقاربة بديلة لدعم المؤسسات الاقتصادية تستند إلى رؤية استراتيجية شمولية لسياسة الدعم تأخذ في الاعتبار الظروف الدولية، يتم من خلالها التعامل مع مختلف تلك التحديات والإشكالات تحقيقا لأداء كفؤ وفعال لهذه المؤسسات.

أهداف الدراسة:

إن هذه المداخلة تستهدف تحقيق جملة من الأهداف، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

- الكشف عن ماهية الدعم الحكومي وأهدافه ومختلف أشكاله المعتمدة في الجزائر؛
- الوقوف على واقع الدعم الحكومي بالجزائر خاصة من حيث حجمه وأعباؤه على ميزانية الدولة واقتصادها؛
- الوقوف على مختلف آثار وتداعيات الدعم الحكومي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- العمل على تبني مقاربة بديلة فاعلة للدعم الحكومي للتعزيز أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

منهج وهيكل الدراسة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته للموضوع. وللإجابة على إشكالية البحث المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

- ماهية الدعم الحكومي (مفهومه، وأنواعه، وأهدافه، وأشكاله)؛
- آليات الدعم الحكومي للمؤسسات الاقتصادية
- تداعيات الدعم الحكومي على المؤسسة الاقتصادية.

2. ماهية الدعم الحكومي (مفهومه، وأنواعه، وأهدافه، وأشكاله)

إن بروز ما يعرف بسياسة الدعم الحكومي لا يعتبر وليدا للظروف الراهنة، ولا شأنا يختص بالبلدان التي تنتهج التوجه الاشتراكي، حيث تشير الدراسات إلى ظهور هذه السياسات منذ مطلع القرن التاسع عشر الميلادي الذي أخذت فيه شكل تقديم إعانات للقطاع الفلاحي، لتتوسع على نطاق واسع في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بهدف حماية الإنتاج المحلي خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، ويستمر تطبيقها بطرق مختلفة عبر العالم لحد الآن. فقد أظهرت هذه الدراسات على سبيل المثال حصول المزارعين في الولايات المتحدة على إعانات بقيمة 16 مليار دولار أمريكي سنة 2014، وأن دول الاتحاد الأروبي قدمت 45 مليار دولارا في شكل إعانات زراعية مباشرة (عمارة، 2019، ص61).وهكذا فإن سياسة الدعم الحكومي تتعدى حتى إلى الدول الرأسمالية التي انتهج كثير منها هذا النهج بعد الحرب العالمية الثانية كما هو الشأن بالنسبة لفرنسا، أو ألمانيا، وللعديد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وإن اختلفت معايير وضوابط وحدود ذلك الدعم من دولة لأخرى(بن قرين، وبطيوي، 2022،ص 364).

1.2.مفهوم الدعم الحكومي:

تتعدد المفاهيم المقدمة للدعم الحكومي تبعا للزوايا التي ينظر إليه منها، وإن اشتركت في جوانب أساسية. فقد عرفته المنظمة العالمية للتجارة على أنه مجموعة من التحويلات المالية الممنوحة من الحكومة لقطاع حكومي معين بغرض مساعدته على تحسين أدائه، أو الموجهة لشركة وطنية أو خاصة لأجل المحافظة على أسعار منتجاتها عند مستوى منخفض بما يتناسب مع القدرة الشرائية لمواطنيها (بن قرين، وبطيوي،2022، ص 365). أي أن الدعم الحكومي يتضمن ثلاثة عناصر أساسية، يتمثل أولها في وجود مساهمة مالية، وأن تكون هذه المساهمة صادرة من حكومة أو أي هيئة عامة، وأخيرا أن يترتب عن هذه المساهمة حصول منفعة. وبعبارة أخرى فإنه من منظور منظمة التجارة العالمية، يجب استيفاء جميع هذه العناصر الثلاثة حتى يكون الدعم قائمًا (Michalek,2004, p27).

وقد عرفته الموسوعة البريطانية على أنه "نفقة حكومية مباشرة أو غير مباشرة، أو حق اقتصادي ممنوح، أو امتياز خاص ممنوح إلى المشروعات الخاصة، أو الأفراد، أو الوحدات الحكومية، بغرض تحقيق نفع عام"(العجمي، 2020، ص19). كما ذهبت الموسوعة الأمريكية إلى أنه منحة نقدية أو عينية أو

أي شكل من أشكال المساعدات لا يتوقع المانح من ورائه أي مقابل سواء أو كان مباشرا أو غير مباشر (العجمي،2020، ص19).

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن تعريفه أيضا على أنه امتيازات من جانب واحد تخصص ضمن السياسة الاجتماعية للدولة تهدف من جهة إلى حماية الفقراء والفئات الهشة من ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة، ومن جانب آخر لحماية ودعم المنتجين وتشجيع الصادرات وحماية ودعم الصناعات المحلية الناشئة، فضلا عن استخدامه كآلية لإعادة توزيع الثروة. من هنا نشير إلى جملة المعايير التالية المميزة لهذا الدعم:

- ينظر للدعم على أنه تخصيص أو نفقة حكومية من جانب واحد لا ينتظر مقابل من ورائه؛
- يأخذ شكل فرق سعري أو ضريبة سالبة؛
- ينظر إليه على أنه أداة توزيعية للدخل؛
- كما يمكن لهذا الدعم أن يكون نقديا أو عينيا، مباشرا أو غير مباشر.

2.2.أهداف الدعم:

تستند أهداف الدعم الحكومي إلى جملة مرتكزات وأبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية، علما أن هذه الأبعاد كثيرا ما تتقاطع وتتكامل فيما بينها كما هو الشأن بالنسبة لموضوعنا حيث ينعكس الدعم الاجتماعي على أداء المؤسسات الاقتصادية كما سيأتي. ويمكن إجمال هذه الأهداف بشكل عام فيما يلي:

1.2.2.الأهداف الاجتماعية والسياسية: لقد كان الدعم الحكومي ولا يزال جزءا من العقد الاجتماعي للبلاد، كرسته مختلف المواثيق المؤسسية للدولة حتى ما قبل الاستقلال مع بيان أول نوفمبر الذي أكد على الدور الاجتماعي للدولة، ثم أصبح خيارا يصعب التراجع عنه منذ دستور 1976. وعموما فإن من أبرز الأهداف الاجتماعية للدعم الحكومي:

- حماية الفقراء ومحدودي الدخل ومكافحة البطالة؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع؛

- تعزيز المداخيل الحقيقية للفئات الهشة والطبقة الوسطى من المجتمع؛
- المحافظة على الاستقرار العام للأسعار وتحديدا أسعار المنتجات الأساسية واسعة الاستهلاك؛
- تحسين الظروف المعيشية للمجتمع في المجالات المختلفة (الصحة، التعليم،السكن..)؛
- تعزيز شبكات الأمان المختلفة لتوفير الحماية الاجتماعية للمواطن؛
- كما يمكن توظيفه لأغراض سياسية متعددة.

2.2.2.الأهداف الاقتصادية: تساهم الحكومات في تطوير الاقتصاد أولا من حيث كونها تصنع السياسات الداعمة للاقتصاد ومؤسساته، وهي ثانيا من يتوى تقوية البنية التحتية الملائمة للاستثمار، فضلا عما تقدمه من دم وتشجيع للابتكار و البحث والتطوير وما لذلك من انعكاسات مختلفة على الأداء (Dallaa & Belhoucine,2024,p1174). وعموما فإن الأهداف الاقتصادية للدعم الحكومي تتعلق بدورها بجوانب كلية وأخرى جزئية، من أهمها:

- إنعاش الاقتصاد من خلال خلق الطلب الفعال؛
- تعزيز النسيج الصناعي الوطني وتنويع الاقتصاد ومصادر الدخل؛
- دعم ومساندة صناعات معينة؛
- حماية ودعم المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة؛
- زيادة القدرة الإنتاجية للمنتجين؛
- تقليص تكاليف المنتجات المحلية وزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية؛
- تشجيع الصادرات.

3.2.تصنيفات الدعم الحكومي:

يتم تصنيف الدعم الحكومي تبعا للزاوية التي ينظر إليه من خلالها، وعليه نميز ما بين التصنيفات التالية:

1.3.2.تصنيف الدعم الحكومي وفقا لأثره على الموازنة العامة: وينقسم على هذا الأساس إلى:

–الدعم المباشر (الصريح): الذي يتمثل في الاعتمادات المالية المخصصة للسلع والخدمات المدعومة، والتي تندرج كنفقات ضمن الموازنة العامة للدولة (دعم السكن، التعليم، الصحة، المواد الغذائية واسعة الاستهلاك...، وهو ما يسمح بقياسه وتحليله وتتبع تطوره؛

–الدعم الحكومي غير المباشر (الضمني): وهو على أهميته بالنظر لنسبته للناتج المحلي الإجمالي، لا يظهر بشكل مباشر في بنود ميزانية الدولة، ويتمثل في تخلي وتنازل الدولة عن جزء من الإيرادات أو المقبوضات المستحقة لها لفائدة الجهة المستفيدة من هذا الدعم الذي يأخذ شكل خفض للكلفة المالية للمنتجات المدعومة إلى أقل من كلفة الإمداد والتوزيع، أو خفض لأسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار، ودعم فوائد قروض برامج السكن، وخفض أسعار مواد الطاقة... ؛ كما أنه ضمن ذات السياق قد يأخذ شكل شراء الديون المرتبطة بالاختلالات المالية لمؤسسات اقتصادية معينة.

2.3.2.التصنيف وفقا لشكل تقديمه: أي ما إذا كان يقدم بشكل عيني، أم بشكل نقدي، وهنا نميز ما بين:

–الدعم العيني: وهو أكثر أنواع الدعم انتشارا، ويأخذ شكل توفير سلع وخدمات معينة للمستفيدين بأسعار منخفضة (من ذلك مثلا الدعم العام لأسعار المواد الغذائية الأساسية، ودعم فوائد قروض الإسكان، وتوفير السكن بصيغ امتيازية مختلفة)، ويدخل ضمن ذلك تقديم مدخلات العمليات الإنتاجية بأقل من سعر التكلفة (كدعم الطاقة)، بحيث تتحمل الحكومة جزءا من أسعار إنتاج أو استيراد تلك السلع؛

–الدعم النقدي: ويتمثل في تقديم الدعم للفئات المعنية في شكل قيم نقدية سائلة للمواطنين للرفع من قدراتهم الشرائية، كالمبالغ المخصصة لغير القادرين على العمل من المعاقين والعجزة ودعم قدرات الأسر لرعاية وتعليم أبنائهم، كما أنه يمكن أن يقدم للمنتجين والمصدرين في شكل حوافز تشجيعية.

3.3.2.التصنيف وفقا للغرض من منحه: وهو جانب مرتبط بمختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدعم الحكومي والتي تتعدد أغراض كل منها، فنميز ما بين الدعم الموجه للاستهلاك، والدعم

الموجه للرعاية الصحية، ودعم التعليم، والدعم الموجه للتصدير، والدعم الموجه لحماية المؤسسات الناشئة، وهكذا. وضمن هذا التصنيف الأخير فإننا نميز ما بين نوعين أساسيين للدعم هما:

–الدعم الحكومي الاجتماعي: ويتمثل في تقديم الدعم لمستحقيه لأغراض اجتماعية تتعلق أساسا بمحاربة الفقر وتقليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية عبر إعادة توزيع الدخل والثروة، واضطلاع الدولة بدورها الاجتماعي في توفير الحياة الكريمة لمواطنيها وضمان المستوى المعيشي اللائق لهم، ومساعدة الأسر المعوزة والمحتاجين وكبار السن. وعليه فهو يتعلق بمختلف مناحي الحياة الاجتماعية من صحة وتعليم وسكن.

–الدعم الحكومي الاقتصادي: وهو الدعم الممنوح لأغراض اقتصادية كلية وجزئية مختلفة، ومن ذلك مثلا تعزيز أداء وتنافسية المؤسسات الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل، وتطوير هيكل الاقتصاد عبر دعم مختلف القطاعات المستهدفة، وخلق الطلب الفعال لتحفيز النمو الاقتصادي عبر دعم القدرة الشرائية للمواطنين، وتشجيع الصادرات، وتقليص تكاليف المنتجات المحلية وزيادة تنافسيتها في الأسواق الخارجية. وتستخدم لذلك آليات مختلفة كدعم الأنشطة الإنتاجية من خلال صناديق خاصة، والتخلي عن تحصيل الضرائب والرسوم للأنشطة الاستثمارية، وسداد وشراء ديون الشركات العمومية...

4.2.أشكال الدعم الحكومي بالجزائر:

تتقاطع كافة أنواع الدعم الحكومي المشار إليها ضمن تصنيفات الدعم الحكومي كأشكال ممارسة للدعم الحكومي بالجزائر، فمنها المباشر وغير المباشر أو الصريح والضمني، والعيني والنقدي، والاقتصادي والاجتماعي. ويمكن تقديم مختلف هذه الأشكال مجتمعة من زاويتي الدعم المباشر (الصريح) والدعم غير المباشر (الضمني) على النحو التالي:

1.4.2.الدعم الحكومي المباشر(الصريح): وهو الدعم المتضمن في بنون الميزانية ويشتمل بشكل أساسي على:

– التحويلات الاجتماعية: وتتعلق بدورها بمجالات مختلفة تختص بدعم السكن، ودعم العائلات المشتمل على التعويضات العائلية؛ ودعم التربية، ودعم أسعار المنتجات الغذائية الأساسية على غرار الحبوب

والحليب ونحوها، ودعم الكهرباء والغاز والماء، ودعم المعاشات، ودعم الصحة، ودعم المجاهدين، ودعم المعوزين المعاقين وذوي المداخيل الضعيفة؛

-الإعانات الموجهة لخفض معدلات الفائدة؛

-الإعانات الموجهة لفائدة شركات معينة.

وتشهد هذه التحويلات تطورات مذهلة وتشكل أعباء ثقيلة على ميزانية الدولة تصل إلى حدود ربع هذه الميزانية تقريبا (24% في 2021) كما يوضح ذلك الجدول (1)

الجدول رقم (1): تطور التحويلات الاجتماعية 2017-2021

مليون دج	الاعتمادات المراجعة 2017	الاعتمادات المراجعة 2018	الاعتمادات المراجعة 2019	الاعتمادات المراجعة 2020	الاعتمادات المراجعة ق.م.ت 2021
دعم السكن	304 930	396 069	396 978	384 333	424 447
دعم العائلات	405 542	427 593	453 047	453 359	553 764
دعم المعاشات	236 781	256 205	281 974	288 379	292 600
دعم الصحة	330 186	330 212	336 873	354 678	397 341
دعم المجاهدين	197 859	200 446	198 895	198 395	196 600
دعم المعوزين، والمعاقين	149 625	153 292	153 000	168 372	208 421
مجموع التحويلات الاجتماعية	1 624 923	1 763 817	1 820 767	1 847 516	2 073 173
التحويلات الاجتماعية/ميزانية الدولة %	%23,6	20,4%	%21,3	23,6%	24,0%

المصدر: استنادا إلى تقارير عرض مشروع قانون المالية (2020، ص:44)، (2021، ص:41)، (2022، ص:37)

2.4.2.الدعم غير المباشر (الضمني): ومع أنه لا يظهر في ميزانية الدولة بشكل مباشر إلا أنه يمثل العبء الأثقل على كاهل الدولة خاصة ما تعلق بدعم الطاقة بالنظر لحجمه وباعتباره يمثل تخليا من قبل الدولة عن إيرادات محققة لفائدة الميزانية. ويتشكل هذا الدعم من:

- الدعم ذو الطبيعة الجبائية (الإعانات الضريبية)؛
- الدعم الضمني المرتبط بالعقار؛
- دعم منتجات الطاقة من وقود وغاز وتوليد كهرباء؛
- دعم الكهرباء؛
- دعم التوازن المالي لشركة سونلغاز.

5.2.مجهودات ومسار الدعم الحكومي بالجزائر:

بالرغم من تبني الجزائر بفعل عوامل شتى وفي مقدمتها أزمة المديونية وسياسات التكيف الهيكلي كنتيجة للجوء لصندوق النقد الدولي لخيار اقتصاد السوق مع مطلع تسعينيات القرن الماضي وما صاحب ذلك من تكريس لاستقلالية البنك المركزي بإقرار قانون النقد والقرض 10/90 في 1990/4/14، وشروعها في سياسة الخصخصة وما صاحب ذلك من تسريح للعمال، إلا أن الخيار الاجتماعي ظل دوما حاضرا وبقوة خاصة مع بداية الألفية الثانية وارتفاع أسعار النفط، التي شهدت انتعاشا إلى غاية 2014. وقد تبلور هذا الخيار خاصة في حجم وتنامي التحويلات الاجتماعية، ومن خلال:

- تكريس خيار اقتصادي مرتكز على الإنفاق الحكومي كمحرك للنمو والاقتصاد كما يلاحظ من مختلف المخططات الخمسية للدولة (مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والمخطط التكميلي لدعم النمو 2006-2009، وكذا المخطط الخمسي 2010-2014؛
- اعتماد الدولة خلال هذه الفترات سياسات لدعم المواد الأساسية الاستهلاكية ومنها المحروقات،
- تخفيض نسب الضرائب،
- دعم نسب الفائدة؛

- التمويل المكثف لمختلف البرامج السكنية، ونحو ذلك من مختلف أشكال الدعم الصريح والضمني.

ضمن هذا السياق وفي ظل انخراط الدولة في اقتصاد السوق وتحسبا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، فقد كان على الدولة أن تنخرط في مشاريع دعم وتأهيل كبرى لقطاعاتها ومؤسساتها الاقتصادية، وذلك من خلال جملة من الآليات التي تتضح لنا من خلال المحور الموالي.

3. آليات الدعم الحكومي للمؤسسات الاقتصادية:

إن "الدعم الحكومي للمؤسسات من أجل رفع أدائها ونجاعتها وترقية تنافسيتها يبقى جد مهم" (علي ،2008، ص،88)، وفي هذا الصدد تشير الدراسات إلى أنه من أصل خمسة آليات للدعم الحكومي الممارس بالجزائر، فإن أربعة منها كلها تعتبر كآليات لدعم الأعوان الاقتصاديين المعنيين بإنتاج المنتجات من السلع والخدمات، سواء أكانوا عموميين أم خواص. فباستثناء آلية دعم أسعار المنتجات واسعة الاستهلاك ذات الأغراض الاجتماعية، فإن باقي الآليات الأربعة تتمثل فيما يلي:

- سداد وشراء ديون الشركات العمومية؛
- تسديد الديون البنكية للمتعاملين الاقتصاديين الخواص؛
- دعم الأنشطة الإنتاجية عبر صناديق خاصة؛
- التخلي عن تحصيل الضرائب والرسوم لفائدة الأنشطة الاستثمارية.

1.3.سداد وشراء ديون الشركات العمومية:

يعتبر شراء وسداد ديون الشركات العمومية من الآليات التي أصبحت تقليدا في ممارسات الحكومة وعبر صيغ ومراحل مختلفة. فالمادة 27 من القانون التجاري المؤرخ في 26 ديسمبر المتضمن 1975 كانت تمنع إشهار إفلاس وتصفية الشركات المملوكة للدولة والجماعات المحلية، وكانت الدولة عبر منح للخزينة تتكفل بسداد القروض التي تعجز تلك المؤسسات عن سدادها، ومع إنشاء "صندوق تطهير المؤسسات العمومية" بموجب قانون المالية لسنة 1991، فقد رخص للخزينة العمومية بموجب المادة 148 من هذا القانون بإعادة شراء ديون هذه المؤسسات التي تحوزها البنوك والمؤسسات المصرفية. ومع قانون المالية لسنة

2005 فقد أصبحت اعتمادات تطهير المؤسسات العمومية تدرج ضمن قوانين المالية، إلى غاية 2009، حيث رخص للخزينة العمومية من جديد القيام بالتطهير المالي للمؤسسات العمومية والمنشآت العمومية التي تكون بنيتها مهددة (بن شاعة، 2021، ص 758).

2.3.تسديد الديون البنكية للمتعاملين الاقتصاديين الخواص:

تعلقت هذه الآلية على وجه الخصوص بالمتعاملين الاقتصاديين في مجال الفلاحة لسداد ديونهم من أجل استرجاع قدراتهم على الوفاء واسترجاع قدراتهم على التمويل الذاتي، وقد جاء ذلك بموجب المادة 37 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001، والتي تم بموجبها الترخيص للخزينة العمومية بمعالجة ديون هذه الفئة تجاه الدولة والمؤسسات المصرفية بإصدار سندات بمعدلات فائدة سنوية 6% لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية تسدد على 20 سنة مقابل تلك الديون (بن شاعة، 2021، ص 759).

3.3.دعم الأنشطة الإنتاجية من خلال صناديق خاصة:

تنفيذا لسياسات الحكومة، فإنه يتم منح دعم حكومي للأنشطة الإنتاجية للقطاعات الحكومية المعنية في شكل إعانات مباشرة أو قروض بشروط تفضيلية، وذلك عبر صناديق خاصة يتم إنشاؤها بموجب قوانين المالية في شكل "حسابات تخصيص خاصة"، توضع تحت تصرف الوزير المسؤول عن القطاع لدعم تلك الأنشطة. ويمكن الإشارة هنا على سبيل المثال لبعض الصناديق الخاصة وفقا لقطاعات معينة (بن شاعة، 2021، ص 760):

- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، الذي يتكفل بتطوير الاستثمار الفلاحي، وترقية الصحة الحيوانية، وحماية الصحة النباتية، وضبط الإنتاج الفلاحي؛
- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة، المخصص لدعم قطاع الطاقة والذي من مهامه، إلى جانب منح القروض بدون فائدة لأنواع خاصة من الاستثمارات في المجال، منح ضمانات على القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية؛
- الصندوق الوطني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية، وذلك ضمن دعم أنشطة الصناعة في المجالات الثلاثة التي تحملها تسمية هذا الصندوق؛

- الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات، والذي يتولى دعم أنشطة التصدير من خلال التكفل بجزء من أعباء المصدرين بما في ذلك الأعباء المترتبة عن البحث عن الأسواق.

4.3.التخلي عن تحصيل الضرائب والرسوم للأنشطة الاستثمارية:

سبقت الإشارة إلى أن هذه الآلية تندرج ضمن شكل الدعم الضمني الذي لا يظهر في بنود الميزانية، غير أنه ينطوي على تكلفة فرص بديلة ويمكن النظر إليها على أنها إيرادات ضائعة؛ حيث تتضمن المنظومة التشريعية الضريبية العديد من الإعفاءات الجبائية لفائدة المؤسسات الاقتصادية والأعوان الاقتصاديين العموميين والخواص.

وبالرجوع لقانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022، الذي جاء على غرار القوانين السابقة للاستثمار متضمنا التخلي عن تحصيل العديد من الضرائب والرسوم، فإننا نجد أن هذا النظام تضمن وفق مبادئ جديدة لتشجيع الاستثمار، أنظمة مالية تحفيزية متنوعة، تستفيد بموجبها الاستثمارات، هي:

- النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية، ويدعى " نظام القطاعات"؛
- النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، ويدعى " نظام المناطق "؛
- النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل ويدعى "نظام الاستثمارات المهيكلة".

وعلى سبيل المثال فإن النظام التحفيزي لنظام القطاعات، يشمل جملة من الامتيازات الجبائية سواء بعنوان مرحلة الإنجاز تتم الإعفاءات التالية:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

أما بعنوان مرحلة الإنجاز وضمن مدة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، فيتم الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، وكذا الإعفاء من الرسم على النشاط المهني. علما أنه توجد كذلك إعفاءات خاصة بالنظامين المتبقيين (نظام المناطق، ونظام الاستثمارات المهيكلة)، سواء بعنوان مرحلة الإنجاز، أم بعنوان مرحلة الاستغلال لكل منهما.

4. التداعيات على أداء المؤسسة الاقتصادية:

تسعى المؤسسات جاهدة لتطوير أدائها وخلق القيمة من خلال الأداء المتميز والإنتاجية العالية، وتحظى بدعم حكوماتها في كثير من البلدان للرفع من مؤشرات هذا الأداء (الإنتاجية، والفعالية، والكفاءة) تعزيزا لتنافسيتها وضمانا للبقاء والتفوق في السوق.

ومن المؤكد أن الأهداف الاجتماعية الرامية لمحاربة الفقر ودعم الفئات الهشة تتقاطع بشكل كبير مع الأهداف الاقتصادية في تعزيز أداء هذه المؤسسات، على اعتبار أن تعزيز القدرة الشرائية لفئات المجتمع من شأنه أن ينعكس على خلق الطلب الفعال وتحريك عجلة الاقتصاد. وقد أكدت تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن الدعم الحكومي يعتبر مفيدا للفقراء إلى حد ما، مما يعكس جانبا إيجابيا على مستوى خلق القدرة الشرائية وتحريك الطلب الفعال على المنتجات، وينعكس إيجابا على تسويق منتجات المؤسسات وعلى أدائها بالتالي، وإن اعتبر ذلك غير كاف. كما أنه من البديهي أن يكون للدعم المباشر أو غير المباشر للمؤسسات الاقتصادية وبمختلف الآليات التي تم التطرق إليها ضمن المحور السا أثره على أداء

المؤسسات وذلك من حيث إكسابها القدرة على السداد أو التمويل أو المنافسة، علما أن هذا الدعم يبقى مرهونا من جهة بمدى القدرة على استدامته من قبل الدولة من جهة، خاصة بالأخذ في الاعتبار لتقلبات أسعار النفط التي يعتمد عليها بشكل أساسي في الدعم وكإيراد رئيس لموازنة الدولة، كما أنه يبقى مرهونا بمدى اشتراطات الهيئات الاقتصادية والمالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهذا مع الأخذ في الاعتبار للانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة. وهي هيئات تتحفظ على الدعم عموما وترى في دعم المؤسسات الاقتصادية إخلالا بشروط المنافسة التامة وتشويها لهيكل المنافسة والسوق، أضف إلى ذلك انخراط الجزائر في اقتصاد السوق.

كما أن ثمة جملة من الانعكاسات والتداعيات السلبية لهذا الدعم التي يجب طرحها والعمل بالتالي على تداركها، منها ما هو عام ومنها ما هو مباشر من حيث تأثيره على أداء المؤسسات الاقتصادية، وتتمثل فيما يلي:

1.4.إتكال المؤسسات الاقتصادية على الدعم وتقليل الكفاءة والفساد:

فاعتماد المؤسسات الاقتصادية على الدعم الحكومي بدل مواردها الخاصة، يعد في حد ذاته مناقضا لطبيعة المشاريع الاقتصادية وما تحمله من مخاطرة وما يرتبط بها من إبداع وابتكارات منشودة لفائدة المشروع والمجتمع، كما أن الدعم سيصبح هدفا في حد ذاته ووصيلة لتصيد الريع، وليس وسيلة للتطور الاقتصادي أو حتى للتعافي من وضعيات اقتصادية سيئة. ومتى اعتادت المؤسسات على هذا الدعم فإنها ستستمر في حالة ضعف الأداء والافتقار لمعايير الكفاءة والفاعلية، بل وقد تنساق نحو الفساد حيث يمكن للمؤسسات الحصول على دعم مالي دون وجه حق، وعلى سبيل المثال فإنه يتم تحويل الحليب والقمح المدعمين من قبل بعض الجهات المستفيدة إلى استعمالات المقاهي وإنتاج الأجبان والحلويات والتهريب.

2.4.تشوه هيكل المنافسة وإضعاف القدرة التنافسية للمؤسسات:

فقد يؤدي الدعم إلى نتائج عكسية حينما يتعلق الأمر بحماية ودعم المؤسسات غير الفاعلة مما يمنعها من التنافس مع المؤسسات الاقتصادية الكفؤة، كما أن غياب آليات المنافسة وإخضاع السوق لمعايير بيروقراطية سيؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المدعومة، مما يجعلها غير قابلة للمنافسة مع

السلع والخدمات غير المدعومة. حيث تشير دراسة (حنصال، وبن أحمد،2018، ص127) إلى "المزايا التنافسية" الوهمية التي تتمتع بها بعض الشركات التي تشتغل في قطاعات كثيفة استخدام الطاقة (الأسمدة والسيراميك والحديد والصلب) وتستفيد من مزايا تخفيض الطاقة، محققة بذلك أرباحا معتبرة بفعل هذا الدعم. وهو ما يعني إقصاء الكثير من المؤسسات من السوق بفعل عوامل شتى يسببها الدعم ومنها عدم قدرتها على مواكبة الأسعار المدعمة وعدم قدرتها على مواكبة الأجور في نظيراتها المدعومة خاصة تلك التي تحظى بدعم العمالة، ومن ثمة ضعف مؤشرات الأداء لديها (الإنتاجية، والفعالية، والجودة، والكفاءة) المؤدي إلى ضعف تنافسيتها وخروجها من السوق.

3.4.التكاليف والأعباء المالية الثقيلة والمتنامية على ميزانية الدولة:

حيث تشير الأرقام إلى أعباء مهولة لها الدعم على ميزانية الدولة، وعلى سبيل المثال فقد حيث بلغت نسب الدعم مستويات قياسية. حيث بلغت نسبة إجمالي الدعم الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 30.3% في سنة 2012 و29% في 2013 و26.5 في 2014 (بن قيدة ، وبوزكري ،2021،ص26). كما أن الجدول (2) يكشف عن ارتفاع متزايد لعجز الخزينة وتطور لاحتياجات التمويل؛ حيث وصل عجز الخزينة إلى 2435.6 مليار دج سنة 2020، ووصلت احتياجات التمويل فيها إلى 2010.3 مليار دج. ولأن معظم الدعم شامل بطبيعته فإن ذلك يعني أنه لا توجد حدود لهذا الدعم الذي يبقى مرشحا للارتفاع خاصة مع تزايد أعداد السكان، علما أنه إذا كان ارتفاع أسعار الطاقة من شأنه أن يزيد من تكلفة دعم الطاقة الضمني، فإن زيادة أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية سيزيد من تكلفة دعم الغذاء الصريح.

الجدول رقم (2): تطور عجز الخزينة واحتياجات التمويل **الوحدة: مليار دج**

	2017	2018 إغلاق	2019 ق م	2019 مراجعة	2020 م.ق.م	2021 تقديرات	2022 تقديرات
عجز الميزانية	1234,7-	1346,1-	2049,3-	1438,1-	1533,4-	1898,1-	1910,6-
بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام%	6,6-	6,6-	9,5-	6,9-	7,2-	8,3-	8,0-
عجز الخزينة	1590,3-	1886,3-	2249,3-	2386,6-	2435,6-	2904,6-	2763,8-

بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام%	8,6-	9,3-	10,4-	11,5-	11,4-	12,8-	11,5-
القدرة (+) أو الحاجة (-) للتمويل	0	0	1874,4-	278,1-	2010,6-	2416،3-	2229,6-

المصدر: اعتمادا على مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 وتقديرات 2021-2022، وزارة المالية

4.4.عدم عدالة وجدوى أسلوب الدعم الشامل والعيني:

باعتباره دعما يستفيد منه الجميع، ويفيد الفئات المتوسطة إلى المرتفعة بشكل غير متناسب مما يعني الإخلال ببعد الحماية الاجتماعية، وينعكس ذلك سلبا على الهدف الاقتصادي المتمثل في خلق الطلب الفعال لدى الفئات المعنية على منتجات المؤسسات الاقتصادية. فقد أوضحت دراسة للديوان الوطني للإحصائيات في 2011 على الإنفاق الشهري للأسر على السلع المدعومة (الجدول 3) أنه لا يصل إلى الطبقات المستهدفة إلا اليسير من هذا الدعم مقارنة باستفادة الميسورين حيث يستهلك الخمس الأغنى من الأسر في المتوسط ما يفوق 6 أضعاف ما ينفقه الخمس الأفقر من الأسر من منتجات الوقود المدعومة، كما أنهم يستهلكون كهرباء مدعومة بنسبة 61%، ومياها مدعومة بسبة 58%، ومنتجات غذائية بنسبة 18% أكثر من الخمس الأفقر .(Jewell,2016,P30)

الجدول رقم (3): الإنفاق الشهري للأسر على السلع المدعومة، 2011 (دينار)

	الغذاء	الغاز	المواد الطاقوية	الكهرباء	الماء	المجموع
الخمس الأول	56,526	5,210	2,463	12,128	5,066	81,393
الخمس الثاني	64,367	5,456	3,979	13,779	6,468	94,049
الخمس الثالث	66,351	4,592	6,555	15,281	6,470	99,249
الخمس الرابع	66,647	4,896	10,213	16,385	7,508	105,649
الخمس الخامس	66,498	3,842	14,719	19,542	8,001	112,602
المتوسط	64,499	4,728	8,225	15,788	6,842	100
نسبة خ5/خ1	1,18	0,74	5,98	1,61	1,58	1.38

Source: IMF. (2016), "ALGERIA SELECTED ISSUES", Report No 16/128. IMF.Washington, D.C, P31.

5.4.الانعكاسات السلبية على الحساب الجاري وعلى ميزان المدفوعات:

من البديهي أن تنعكس أعباء الدعم وسلبياته على الحساب الجاري وميزان المدفوعات للدولة مسببة ما يعرف بالعجز المزدوج ، وذلك بالنظر لتكلفة الغذاء والمواد المدعومة المستوردة في الأسواق العالمية، وإلى ما يسببه هذا الدعم من اختلالات على مستوى حساب رأس المال، وضياع فرصة تعزيز الاستثمار بتوجيه أموال الدعم في مجالات قد تكون غير مجدية، أضف إلى ذلك ما تشهده المنتجات المدعومة من استهلاك مفرط وهدر وتهريب عبر الحدود للاستفادة من فوارق الأسعار.

5.خاتمة

ختاما فإن النتائج المتوصل إليها جاءت موافقة للفرضيات التي تم الانطلاق منها والتي مفادها أن هذا الدعم يكلف خزينة الدولة نفقات كبرى ومتزايدة مما يصعب استدامتها في ظل الأوضاع الاقتصادية المتذبذبة، وأن النتائج المتحققة على مستوى تعزيز أداء المؤسسة الاقتصادية جاءت دون الطموحات المرجوة، كما أن كثيرا من ممارسات الدعم كانت لها انعكاسات سلبية على أداء هذه المؤسسة سواء على مستوى الكفاءة، أو الغعالية، أو الجودة، بل أنها دفعت بكثير من المؤسسات إلى الانسياق وراء الاتكالية على الدعم الحكومي والسعي وراء الريع الناجم عنه بعيدا عن المنافسة الفاعلة.أضف إلى ذلك ما نجم عن هذه الممارسات من تشوهات للمنافسة والأسعار وإضعاف للقدرة التنافسية لكثير من المؤسسات وللحسابات والمؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني.

من هنا فإنه وتحسبا لانخراط أعمق في اقتصاد السوق مستقبلا، وانضمام الجزائر المحتمل للمنظمة العالمية للتجارة، فإن من **أهم التوصيات** التي يجب التأكيد عليها هي إعادة النظر في سياسة الدعم الحكومي، على أن يظل ضرورة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعزيز أدائها بالنظر لبنية الاقتصاد الوطني، واعتماد مقاربة بديلة له، مرتكزة على أسس الفاعلية والجودة والعدالة والشفافية ضمن منظور استراتيجي شامل، بمشاركة مختلف الأطراف الوطنية الفاعلة، تأخذ في الاعتبار الظروف الدولية، ويحظى فيها تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعزيز أدائها بمكانة خاصة باعتبارها النواة الأساسية للاقتصاد.

6.قائمة المراجع:

1. الحاج بن شاعة (2021)، آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، ص 753-773
2. بن قيدة مروان، وبن زكري الجيلالي (2021)، إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية ومتطلبات الدعم الاجتماعي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، ص17-34.
3. بن قرين جمال، وبطيوي نسرين (2022)، سياسة الدعم في الجزائر الكلفة الاقتصادية وحتمية الإصلاح، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 08، عدد02، ص 363-378.
4. بن قيدة مروان، وبن زكري الجيلالي(2021)، إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد 17، العدد26، ص 17-34.
5. حمود شافي العجمي(2020)، إلغاء الدعم الحكومي وأثره على الاقتصاد المحلي، رؤية شرعية، مجلة كلية دار العلوم، المجلد37، العدد 131 ص 15-63.
6. حنصال بوبكر وبن أحمد سعدية (2018) استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، عدد 07، ص108-138.
7. عمارة البشير (2019)، سياسات الدعم الحكومي في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، ص59-71.
8. علي عبد الله (2008)، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث، العدد 06، ص 83-96.
9. قانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق 24 يوليو 2022 يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50 28 يوليو 2022.
10. وزارة المالية، تقرير عرض قانون المالية 2020.
11. وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية 2021.

12. وزارة المالية،مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 وتقديرات 2021-2022.

13. Dallaa Dalila & Belhoucine Salima (2024), The Economic and Social Approach of Government subsidy Policy in Algeria, El-Manhel Economy, volume: 07, Number: 02, December 2024, P: 1169- 1186, University of El Oued , Algeria.
14. Jewell Andrew (2016), A Structural Model for Algeria, IMF Country Report No. 16/128.
15. Michalek Jan Jakub (2004), Subsidies in the context of the World Trade Organization, Reflets et Perspectives, XLIII, N 1, P27-38.
16. IMF. (2016), "Algeria Selected Issues", Report No 16/128. IMF.Washington, D.C.